هذا ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيرا وعكسه
قليلا بل قيل بمنعه ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر
ذلك قوله وربما خلفه اسم ظاهر قال شيخنا الظاهر ان بقية
الروابط الآتية في الابتدا تاتي هنا اذ لا فرق ومن مخلوق
الظاهر قوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من
كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به
فاللام الاولى للابتدا وما موصول بمعنى الذي مبتدا واتيتكم
صلة عائدها محذوف اي اتيتكموه وثم جاءكم عطف على
اتيتكم عائدها ما معكم لانه اسم ظاهر حلول محل الضمير والاصل
مصداق له ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم
والجواب خبر المبتدا وقيل غير ذلك قوله في رحمة الله
لو اضمر لقال في رحمتك نظرا الى المبتدا ورحمته نظرا الى
الخبر واعتبار الخبر اكثر واقيس كما في التسهيل وشرح للدماميني
ولاحتمال الضمير هنا وتعينه في الشاهد قبله للغيبة
عدد الشاهد قوله فلا اشكال في العائد اي في مطابقته
لظهور حصول المطابقة لفظا ومعنى قوله وهو الاكثر
اي في غير ال على ما مر قوله فانه لزم لبس لو اعترض بان
اللازم في المثال اجمال لا لبس ولا محذور في الاجمال
بل قد يكون من مقاصد البلغا ويمكن دفعه بان المراد
باللبس هنا الاجمال في مقام البيان وهو معيب وكاللبس
قبح الاخبار بمؤنث عن مذكر في نحو من هي حمرا امك
على ما تقدم بيانه فتنبه قوله وجملة خبر مقدم
والذي مبتدا مؤخر لانه المعرفة وتجويز البعض كغيره العكس

غاية

غير صحيح على ما ذكره الناظم على ما مر وفي وصل ضمير يعود
الى كلها هو نائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده الى الموصول
المعلوم من المقام او المتقدم في قوله موصول الاسما ومنهم
من جعله نائب فاعل وصل الضمير المجرور بعد قوله من
ظرف ومجرور تامين فيه انهما هنا متعلقان بفعل فتكون
الصلة ح جملة فلا حاجة لقوله وشبهها الا ان يقال مراده بالجملة لمقوله ح
في قوله وجملة الملفوظ بها وشبهها الجملة المقدرة كما في
الدماميني والمراد بالتام ما يفهم عند ذكر متعلقه العام وكذا
الخاص اذا دلت عليه قرينة كما قاله الدماميني ومثل له
بان يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد فتقول
بل زيد الذي في المسجد وعمرو الذي في الجامع وبالناقص ما
لا يفهم عند ذكر متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه وبهذا
التحقيق يعلم ما في كلام البعض قوله يعطيان معناها
اي يدلان عليه لانهما يدلان على نفس الجملة ويلزم من
ذلك دلالتهما على معناها قوله متعلقين بفعل قال
في المغني قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة ان يقال ان
عوجا الذي في الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على
حد تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا ولى
فيه بحث اذ مقتضى تعليله صحة تقدير مستقر على انه خبر
لمبتدا محذوف اذا طالت الصلة لفظا عوجا الذي في الدار
النفيسة لانتفا العلة ح وظاهر اطلاقهم خلافه ولعل هذا
وجه عدول الدماميني عن تعليل المنع بما ذكره ابن يعيش
الى تعليله بان شرط الحذف من الصلة ان لا يصلح الباقي

Copyright © King Saud University